

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

السلطة الوطنية الفلسطينية ... الى اين؟!

البدائل والخيارات

إعداد

أ. د. رفيق محمود المصري

استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الاقصى - غزة

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 2971246 / 02 - 2959164 / 02

ف : 2989315 / 02

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1436هـ - 2015م

مقدمة:

شكل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية أهم التحولات الفلسطينية في العقد الاخير من القرن العشرين، لاسيما بعد امتلاكها لهياكل وبنى ومؤسسات "دولة"، رغم عدم امتلاكها للمقومات الفعلية للدولة . وتم التعامل مع هذه السلطة فلسطينيا وعربيا، وربما دوليا، باعتبارها منجزاً وطنياً فلسطينياً كبيراً ، بوصفها نواة الدولة الفلسطينية المنشودة، كما تم التعامل معها بصفتها فاتحة صفحة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وذلك ما أكد عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين التي عقدها بمدينة غزة عام 1996 ، حينما أعلن: " أنه بعد واحد وثلاثين عام يعود المجلس الوطني الى ارض الوطن المحررة ليعقد دورته الحادية والعشرين، فاتحا بذلك صفحة جديدة ومشرقة فى تاريخ الشعب الفلسطيني، صفحة بناء السلطة الوطنية على ارض فلسطين، باعتبارها النواة الصلبة والقاعدة الراسخة لدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف (عبد الله، 2013 : 25 ، نقلا عن وكالة وفا ، 2011).

وأضاف المجلس الوطني في دورته المذكورة بأن " بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني، هي المهمة الاولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني، ومجموع القوى والفصائل والاحزاب السياسية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي بكل مؤسساته يضع العراقيل الجسام في وجه السلطة الفلسطينية بغية ضرب هدف الاستقلال واقامة الدولة المستقلة، وذلك لأن نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء وترسيخ السلطة الوطنية هو الشرط الموضوعي والمسبق، لاستكمال مهمة اجلاء القوات الإسرائيلية، واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطني الفلسطيني الوليد وتطويره، وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف (عبد الله، 2013: 126). وعملت القيادة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقات أوسلو على تعزيز السلطة الوطنية، وتقوية مكانتها، وتهيئة الظروف المناسبة حتى تكون النواة الصلبة للدولة الفلسطينية المنشودة، كما ساهمت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تعزيز دور السلطة ومؤسستها الوطنية، وكان الفعل الأبرز على هذا الصعيد قد جسدته حكومة

سلام فياض الثالثة عشر، حينما أعلنت عام 2009 عن خطة وطنية شاملة بهدف إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة من خلال "ترسيخ وتعزيز وتقوية السلطة الوطنية ومؤسساتها المدنية والعسكرية بكل أشكالها وأنواعها بوصفها نواة مؤسسات الدولة المنشودة، هذه الدولة المستقلة كاملة السيادة، التي يسعى إليها الشعب الفلسطيني، والتي يستلزم بنائها تمتين الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للسلطة الفلسطينية، كي تصبح هذه السلطة ... دولة الأمر الواقع، باعتبار أن السلطة الوطنية هي الامتداد الطبيعي لمنظمة التحرير الفلسطينية في إدارة مجمل الشؤون الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية" (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011).

وبناء على ما سبق تم إنشاء السلطة الوطنية " بقرار" من المجلس المركزي الفلسطيني عام 1994، لتقوم بمهمة محددة ومؤقته الى حين التوصل الى حل بشأن قضايا الوضع النهائي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011)، وذلك بعد خمس سنوات على توقيع اتفاقيات أوسلو، باعتبار أن المفاوضات على قضايا الحل النهائي تنتهى كحد أقصى بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقيات أوسلو (1993 - 1998م)، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي قد أعاق الوصول إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني، ولم يتحقق الحلم والهدف الفلسطيني في إقامة الدولة أو حل القضايا العالقة مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت السلطة الوطنية ، ولا زالت في مهامها المعهودة ، سلطة دون سلطة، الأمر الذى يريح الاحتلال الإسرائيلي، ولا يُلقي عليه الكثير من التبعات السياسية والقانونية والأخلاقية والاقتصادية، لذلك برزت بعض الآراء التي تطالب بحل السلطة الفلسطينية باعتباره خياراً قد يربك الاحتلال ويدفعه لتحمل مسؤولياته عن شعب محتل، وأخذ أخرون يتساءلون عن مستقبل السلطة الوطنية، وإلى أين ستكون مآلاتها في المديين القريب والمتوسط ؟! أي ما هي الخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني بديلا عن السلطة الوطنية؟! باعتبار أن خيار السلطة في واقعها الحالي لا يحقق الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، كما إن حل هذه السطلة سيكون له تداعياته الخطيرة، علما بأن بقائها واستمرارها في عملها الحالي فيه راحة لدولة

الاحتلال الإسرائيلي، حيث يصبح احتلاله ذو ربحية عالية، وتكاليف قليلة، الأمر الذي يدفع هذا الاحتلال أن يعمل بكل الطرق للحفاظ على الوضع الحالي كما هو عليه، باعتباره يحقق مصالحه الشاملة، ويحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقله، ويحافظ على القدس الشرقية (العاصمة المفترضة للدولة الفلسطينية)، تحت سيطرته، حتى يتسنى له تهويدها او اسرلتها تماما.

مشكلة الدراسة:

تتبدى مشكلة الدراسة الرئيسية في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الخيارات والسيناريوهات المطروحة أمام القيادة الفلسطينية بديلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية؟ وذلك للإجابة على سؤال: السلطة الوطنية إلى أين؟ أي ما هي آفاق ومآلات السلطة الوطنية الفلسطينية مستقبلاً؟

وبناءً على المشكلة السابقة، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن: "خيار حل السلطة الوطنية" دون إيجاد بديل واقعي قابل للتحقق في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي لازال يرفض الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني الناجز، لا يمثل الخيار الأنجع والأفضل، حيث يفتح الطريق أمام بدائل وخيارات أخرى قد لا تخدم الشعب الفلسطيني، من نوع: خيار الفوضى والفلتان الأمني، أو خيار الاحتلال الإسرائيلي، أو خيار العودة إلى ما قبل عام 1967، أي الخيار المصري – الأردني، أو خيار الوحدة مع الأردن قبل إقامة الدولة الفلسطينية، إضافة إلى الخيارات المرغوبة والمفضلة فلسطينياً من نوع إقامة الدولة الفلسطينية، بمعنى تحول السلطة إلى دولة كاملة السيادة، أو استبدال السلطة الوطنية بمنظمة التحرير الفلسطينية. كل هذه الخيارات المحتملة والممكنة تشكل فروض واقعية تحاول هذه الدراسة فحصها وسبر غورها لمعرفة سلبياتها وإيجابياتها بوصفها سيناريوهات محتملة وممكنة، إضافة إلى أن لكل خيار – سيناريو معيقاته الموضوعية والذاتية الخاصة به، لاسيما وأن الواقع الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة في إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

لقد اتاحت الحالة الراهنة للمعرفة الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، قدرة هائلة للإنسان "لاختيار مستقبله الجماعي والفردي" على حد سواء، فليس ثمة مستقبل "إلا كما نريد نحن"، وكل كائن حي - كما يقول جان بول سارتر _ "يخلق مستقبله، وعليه أن يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق" (منصور، 2013: 34)، لذا، ودون شك، تتجلى بشكل واضح أهمية هذا النوع من الدراسات على المستويين العملي والنظري، كونها تسهم في توضيح الخيارات والسيناريوهات البديلة المطروحة أمام راسمي السياسات الفلسطينية وصناع القرار فيها، كما أنها توضح للجمهور المعني، الواقع القائم بآفاقه المستقبلية، وتحدد ما هو ممكن وما هو محتمل، وما هو مرغوب ومفضل، لكي نسعى إلى تحقيقه، وذلك المرفوض من قبلنا حتى نقارعه ونقاومه بشكل عقلاني وعلمي، بما يتيح لنا إفشاله، لأن إفشال خطط العدو هو نجاح لنا، مع أن هذا النجاح نسبى، ولا يلبي المطلوب والمقصود، لكنه يسهم دون شك في تحقيق المرغوب، لذلك تمثل هذه الدراسات أهمية استثنائية باعتبارها مرشدا للسلوك اللاحق والقائم على أساس علمي، فهي التي تنير الطريق نحو الغد، غد السلطة الوطنية الفلسطينية، نواة الدولة المستقلة، فهل حلها يخدم النضال الوطني الفلسطيني، ويحقق المشروع الوطني ممثلاً في الحرية والاستقلال لشعبنا الفلسطيني، أم أن استمرارها هو الافضل؟! وما هي الكيفية التي ستسير عليها السلطة ؟! إضافة إلى تحديد ودراسة الخيارات والسيناريوهات البديلة، الممكنة والمحتملة، المرغوبة والمرفوضة.

وتتبدى أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم وجهة نظر سياسية, وهي عبارة عن اجتهاد نظري وفكري في علم الاجتماع السياسي وعلوم المستقبل التي تهدف تقديم رؤية متكاملة حول البدائل والخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني وقيادته إذا ما اقدمو على اتخاذ قرار بحل السلطة الوطنية، بمعنى أنها تقدم عدد من الخيارات كاحتمالات ممكنة، وسيناريوهات بديلة عن السلطة الوطنية، وتتوقف أمام مثالب ومحاسن كل خيار، لتسهم في وضع تصور أولي يفيد راسمي السياسات الوطنية الفلسطينية وصناع القرار فيها، حتى يقوموا باتخاذ قرارهم، وممارسة

فعلهم السياسي على أسس واضحة، وبما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وبالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل مرشداً ودليلاً بالمعنى النسبي لأي فعل سياسي يتعلق بنضالات الشعب الفلسطيني وتضحياته التي هدفت –ولازالت- إلى تحقيق الثوابت الوطنية ممثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تتجسد أهمية هذه الدراسة في الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي تتجلى في معرفة أهم البدائل والخيارات المطروحة أمام القيادة الفلسطينية للتعامل مع أزمة المشروع الوطني، ومساعدته في اتخاذ القرار السليم في إطار أغراضها وقيمها، ووفقاً لما هو متاح للفعل في الزمن الحالي بآفاقه المستقبلية القريبة والبعيدة، حيث تقوم القيادة الفلسطينية برسم سياستها والتخطيط لها وفق ما هو ممكن ومتاح في ظل موازين القوى الحالية، وبما يساعد الشعب الفلسطيني وقيادته في الابتعاد عن العدمية والتطرف السياسي وذلك حتى يتلاشوا الوقوع في هفوات ومنزلقات سياسية خطيرة قد تؤثر سلباً على المساعي الوطنية، لاسيما وأن هذا البحث يشكل جزءاً لا يتجزأ مما يسمى ببحوث الفعل، وهو دراسة موجهة في اتجاه معين يختص بالتفكير فيما نريد أن يكون عليه المستقبل وفقاً للمعايير التي نرتضيها، لاسيما وأننا نهدف أيضاً، الكشف عن مساوئ كل خيار- سيناريو- وتوضيح انعكاساته على الشعب الفلسطيني الآن ومستقبلاً.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها أيضاً من كونها الدراسة الوحيدة التي أجريت في هذا المجال في حدود علم الباحث، وكل ما تم في هذا الصدد من دراسات لا تعدو كونها تناقش الوضع الحالي للسلطة دون طرح البدائل الممكنة والمحتملة بكل سلبياتها وإيجابياتها، كما لم تتطرق أيٍ من الدراسات التي اتسمت بطابعها الوصفي إلى معوقات تحقيق الخيارات البديلة للسلطة الوطنية باستثناء دراسة (علاونة، 2009)

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى فحص ومناقشة البدائل والخيارات المطروحة أمام القيادة الفلسطينية في حالة إقدامها على حل السلطة الوطنية،

ومعرفة أي من الخيارات هو المرغوب والمفضل مما هو مطروح، إضافة إلى تحليل مجمل الخيارات والسيناريوهات الممكنة والمحتملة من حيث سلبياتها وإيجابياتها، ومناقشة الخيارات المرغوبة والمفضلة، ومعرفة العوامل المساعدة على تحقيقها أو المعيقة لها.

حقائق وثوابت:

يبدو أن الذين يطرحون خيار حل السلطة الوطنية، بوصفها رؤية سياسية، يتجاهلون أو يتناسون تماماً بأن تشكيل هذه السلطة قد تم بقرار فلسطيني، وتم التعامل معها، ولازال على أنها منجز وطني كبير يجب الحفاظ عليه وترسيخه وتعزيزه وتقويته، وقد تم التنظير لهذه السلطة، والعمل على إقامتها منذ عام 1974م، حينما أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر بالقاهرة، برنامج النقاط العشر بعد حوار وجدال فلسطيني صاخب وحاد، حتى تم إقراره، والتعامل معه باعتباره الأساس الذى بُني عليه لاحقا البرنامج المرحلي الفلسطيني، حيث أقرت النقطة الثانية من النقاط العشر، بأن "منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية وإقامه سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها" (المصري،2008: 81)، وبقى مطلب إقامة السلطة الوطنية المستقلة قائما حتى 1977م عملياً، حين استبدل المجلس الوطني، "سلطة الشعب الوطنية المستقلة"، بصيغة أخرى أكثر واقعية، وهى صيغة "الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني" دون تحديد مكان هذه الدولة جغرافياً، أي دون توضيح حدودها (حجاوي، 2003 :45) ، وبهذا التحديد الأخير تم إعادة اصطفاف الأهداف الوطنية الفلسطينية الثلاثة ، ممثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، التي تم بلورة حدودها لاحقا عام 1988 ، في دورة المجلس الوطني التاسعة عشر بالجزائر.

إن ما تقدم يوضح بشكل جلي وملموس، بأن خيار السلطة لم يمثل هدفاً فلسطينياً، بقدر ما كان خطوة على طريق الاستقلال الوطني وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة، وهذا الخيار هو الأساس في النضال والحراك الوطني

الفلسطيني، بل هو جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، الذي عمل عليه الشعب والقيادة معاً، ولازالا يسعيان لتحقيقه، وبالتالي أصبح من الصعب أن يتم التراجع فلسطيناً عن هدف الدولة، حيث أصبحت هي الثابت الرئيس في الفكر والسلوك الفلسطيني، المدعوم عربيا ودوليا. وازدادت مشروعية هذا المطلب _ الحق _ بعد مبادرة الرئيس بوش الابن حول خيار "الدولتين لشعبين"، أي خيار الدولتين المتجاورتين، وتبني الرباعية الدولية لهذا الخيار، كما تم دعم وقوننة هذا الخيار على مستوى الامم المتحدة التي اعترفت بفلسطين دولة مراقب، وأقرت حدودها كما أقرها المجلس الوطني الفلسطيني يوم أن أعلن الاستقلال في 15 / 11 / 1988، على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 ، والقدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة المنشودة، وبالتالي فإن خيار السلطة الوطنية هو خيار انتقالي تماماً، وهو نتاج لاتفاق أوسلو الذي أدخل الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد، ومرحلة جديدة، وأنهى مرحلة سابقة بكاملها من النضال الفلسطيني دون أن يحقق البرنامج الذى شكل أبرز محاور الحقل السياسي الوطني الذي رسمت تخومه م . ت . ف. خلال ربع قرن على وجودها ككيان وطني، وهو برنامج تمحور، ومازال، حول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والعودة (هلال، 1998: 71).

أدى اتفاق أوسلو إلى قيام السلطة الفلسطينية على إقليمها الخاص في قطاع غزة وجزءٌ من أراضي الضفة الغربية قبل رسم حدوده ، من جهة، وقبل تشكيل دولة ذات سيادة من جهة أخرى ، مع مواصلة إسرائيل وضع القيود والشروط على السلطة الوطنية، واستمرارها في احتلال واستيطان أجزاء مهمة من الضفة الفلسطينية، ومواصلة رفضها الإقرار بالحق الفلسطيني في الاستقلال واقامة الدولة المستقلة، وبالتالي بقيت مهمة انجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني قائمة حتى اللحظة، وذلك ما يجعل القيادة الفلسطينية تتمسك بالسلطة باعتبارها الخيار الذى من خلاله يمكن تحقيق الدولة، خاصة وأن هذه السلطة هي نتاج فعل وطني فلسطيني تراكمي، وهى منجز وطني هام، كما أنها أحد أهم مفاعيل الانتفاضة الفلسطينية عام 1988_1993، وبالتالي يجب الدفاع عن السلطة، والتمسك بها،

باعتبارها إنجاز استراتيجي حققه الشعب الفلسطيني ، حيث اتيح لهذا الشعب ان يحكم نفسه بنفسه لأول مرة في التاريخ ، كما أصبح الشعب الفلسطيني يدير شؤونه الداخلية بنفسه، وبشكل مباشر، ويتم النظر إلى السلطة الوطنية بتكويناتها ومؤسساتها شبه الدولانية أو الدولانية، باعتبارها القاعدة التي تتيح موضوعياً فرصة تحولها إلى دولة كاملة السيادة، باعتبار أن السلطة هي نواة هذه الدولة الفلسطينية المنشودة التي سيتم إقامتها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والرباعية الدولية، ودعم العالم كله لخيار الدولتين لشعبين، باعتباره الحل الأمثل للصراع الفلسطيني _الإسرائيلي ، والذى يضمن نسبيا تحقيق السلام في منظمة الشرق الأوسط بشكل عام.

مقاربة نظرية ومنهجية:

استناداً إلى ما سبق، سنعالج في هذه الدراسة مألات السلطة الفلسطينية، المحتملة والممكنة، وفق سيناريوهات وخيارات علمية وعملية إلى حد ما، وفى آن معا، انطلاقاً من المنهج التحليلي الاستشرافي، أو منهج التحليل المستقبلي، المستند إلى تقنيات السيناريوهات، ومحاولة استقراء المستقبل وفق رؤيه تحليلية نقدية تتيح لنا الانتقال من الماضي إلى الحاضر، ومن ثم استشراف مستقبل السلطة الوطنية ارتباطاً بالمشروع الوطني الفلسطيني وغاياته وأهدافه ممثلة في الحرية والاستقلال، لاسيما وأن "المستقبل هو البعد الوحيد الذي يفتح المجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل"، كما أن "علم الدراسات المستقبلية معني بتحديد المسارات المحتملة مستقبلاً لظاهرة معينة (وفي حالتنا تمثل السلطة الوطنية الفلسطينية هذه الظاهرة المقصودة)... والتنبؤ بالمسار الأكثر احتمالاً للحدوث". وذلك لأن علم الدراسات المستقبلية هو "العلم الذى يرصد التغير في ظاهرة معينة (السلطة الوطنية) ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره" (عبد الحى، 2002: 13)، خاصة وأن الدراسات المستقبلية ليست معنية بهدف محدد، بمقدار عنايتها بتحديد الاحتمالات المختلفة لمسار ظاهرة معينة، أي تحديد الاحتمالات الممكنة لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية، لكى نجيب على سؤال السلطة الوطنية.. إلى أين ؟!.

وفي سياق معالجتنا للبدائل والخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني، كسيناريوهات محتملة وممكنة التطبيق والتحقق، لن نقدم تنبؤات معينة، وذلك لأن التنبؤ يحسم في أن الظاهرة (السلطة الوطنية) ستتخذ مساراً محدداً، ويبدو هذا التنبؤ كفعل رياضي، أي وكأنه معادلة حسابية ميكانيكية، وهو بعد سرمدي في التفكير ، وذلك لا ينسجم ومضمون الدراسات المستقبلية التي تنفتح على عدة احتمالات ممكنة ، ولذلك ستقوم دراستنا بتعداد الاحتمالات المختلفة لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية، وربما توضح أكثرهم ترجيحاً، أو أكثرهم مرغوباً أو مفضلاً، لا سيما وأن المستقبل ليس تكراراً او استمراراً مستقيماً أو حتى متعرجاً أو حلزونياً للماضي، بل هو مجال مفتوح ومتاح للعمل المبدع والخلاق والتغيير بكل أشكاله وأبعاده، الشاملة أو/ والجزئية، الجذرية أو/ والإصلاحية، لأن التغيير سنة الكون والطبيعة ، بل هو القانون الناظم للظواهر الطبيعية والاجتماعية، واحتمالات هذا التغيير واسعة جداً (عبد الحي، 2002: 14). وهذا عملياً ونظرياً هو حال السلطة الوطنية الفلسطينية ومآلاتها المستقبلية ، فهي أمام بدائل وخيارات متعددة، سنحاول في هذه الدراسة رصد أبرزها ، وتوضيح جوهر كل واحد منها من حيث المحاسن والمثالب ما أمكن ذلك ، حتى نتوصل إلى الاحتمال المرجح أو الممكن، ونحدد المرغوب والمفضل منها فلسطينياً، ونحاول جعله برنامج عمل واقعي تعمل على تنفيذه أو تحقيقه كل الجهات المعنية بالمشروع الوطني الفلسطيني، وتبذل كل ما في وسعها من امكانات ، وما تمتلك من تحالفات قادرة على الاسهام في تعديل ميزان القوى الفعلي الذي يتيح تحقيق الخيار المرغوب والمفضل ، بدلاً من ميزان القوى الحالي المائل كلياً لصالح الاحتلال الإسرائيلي والقوى الداعمة له دولياً ، وذلك ما لا يسمح بتحقيق خياراتنا الوطنية رغماً عن عدالة قضيتنا الوطنية ، وسموها على جميع ما عداها من قضايا ، باعتبار ان الشعب الفلسطيني هو اخر شعب في العالم لا يزال يرزح تحت الاحتلال الكولونيالي (الاستيطاني) المباشر.

ويرى الباحث بأنه لا يمكن التعامل مع المستقبل باعتباره " قدراً محتوماً"، رسمت وخططت له قوى خارقة لا يمكن تجاوزها، أو تجاوز تخطيطها والقضاء عليها بأي حال من الأحوال، أي إفشال مخططاتها على أقل تقدير، لذلك فإن الإنسان يملك

من الخيارات ما يساعده على تحقيق أهدافه إذا ما اعتمد الخيارات المناسبة ، أي الانتقال من القدرية إلى الاحتمالية الممكنة، وترى في المستقبل بعداً زمنياً يمكن التحكم في صورته، " فنحن لا نستطيع التكهن بالمستقبل ، لكننا نستطيع صياغته (بندي، 2003 : 12)، خاصة وإن إشكاليات المستقبل تتعدد وتتنوع ، منها النظرية ومنها المنهجية ، فالمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل، لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه، وقد يكون مصدر هذه الأفكار الماضي أو الحاضر أو الاثنان معاً ، على أن تتاح لنا باستمرار درجات من الحرية والمناورة تجعلنا نتجاوز هذا الماضي أو ذلك الحاضر، وفقاً لإراداتنا وخياراتنا، على اعتبار أن جزءاً كبيراً من المستقبل ليس انعكاساً ميكانيكياً للماضي والحاضر، وبالتالي فإنه بإمكاننا أن نشكل جزءاً مهماً منه، دون أن نستطيع رسم صورة يقينية عن المستقبل، بل من الممكن أن نتصوره، ونشكله ضمن اختيارات مفتوحة، وإن كانت هذه الخيارات مشروطة بالواقع الموضوعي المعطى (المصري، 2014: 12_13).

كما وتعتمد رؤيتنا في هذه الدراسة على المقاربة المعيارية لمستقبل مرغوب ومفضل من قبل الشعب الفلسطيني وقيادته، وهذه الرؤية تقوم على مقاربة حدسية استكشافية تدعي أن المستقبل المذكور يمكن تحقيقه إذا ما تخلصنا من الفكر القدري و الحتماوي، واتجهنا نحو الفكر العقلاني والواقعي، أي رؤية الممكن والمحتمل بما يستلزم من فعل ممكن ومخطط حتى نستطيع تحقيق المرغوب، خاصة وأن دراستنا تستند أيضاً على محاولة التحكم في المستقبل وتغييره عن طريق ابتداع أشكال، أو مروحة من المستقبلات الممكنة وتحويلها إلى أخرى محتملة، وتطويرها إلى ثالثة مرغوبة، يمكن التخطيط لتحقيقها عبر فعل وطني جمعي ووحدي، بما يستلزمه ذلك الفعل من إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، تحت علم واحد، وقيادة واحدة، وحكومة واحدة، ومؤسسات واحدة وموحدة، ومن ثم الاستناد إلى عمق عربي شقيق وداعم، وإطار دولي صديق مناصر ومساند لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني، وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة.

وانطلاقاً من تعقيدات موضوع الدراسة، وترابطاته وتداخلاته بالعديد من العوامل والمتغيرات القديمة والآنية، الماضية والحاضرة، إلى جانب تدخلات المحلي مع الإقليمي، والاثنين مع الدولي بكل أبعاده وتجلياته في سياق المصلحة والصراع، وارتباط كل ذلك بمفاهيم القوة وتمظهراتها الحسية، على مستوى موازين القوى الدولية والإقليمية، وما يمكن لها أن تساعد في تحقيق الممكن وتحويله إلى احتمال واقعي، سنعتمد في هذه الدراسة على الرؤية العلمية النقدية المستندة إلى المنهج الاستشرافي، أو منهج التحليل المستقبلي، الذي يقوم على ربط الماضي والحاضر، والخروج بهما ومنهما برؤية استشرافية مستقبلية تسهم في رسم السياسات والتخطيط لها وفق ما هو ممكن ومتاح الأن ومستقبلاً، خاصة وأن الدراسات المستقبلية هي: علمٌ وفن في آن واحد، كما أنها لا تصدر كتنبؤات، بل هي عبارة عن اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء، لأن المستقبل لا يمثل معطى نهائي، ولكنه قيد التشكل، وينبغي علينا أن نسعى لتشكيله بما يخدم مصالحنا، مع أن الدراسات المستقبلية لا تقدم صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير من المستقبلات الممكنة والمحتملة، وهذا ما سنسعى إلى توضيحه في هذه الدراسة، علنا نفيد الشعب الفلسطيني وصناع قراره الوطني، بحيث تكون أمامهم صورة شبه متكاملة عن الاحتمالات والممكنات الشكلية منها والواقعية حتى يكون قرارهم مستند إلى معرفة علمية وعملية، ومعلوم مسبقاً لديها، تداعيات وتأثيرات كل خيار –سيناريو- يمكن أن تتبناه وتجعل منه سياسة لها، وذلك حتى لا يؤثر سلبا على المشروع الوطني الفلسطيني بكل مكوناته وثوابته.

البدائل والخيارات.. الممكنة والمحتملة:

يتبدى لنا أن هناك أكثر من خيار ممكن ومحتمل أمام السلطة حاضراً ومستقبلاً ، لاسيما وأن المستقبل مفتوح دوماً أمام الاحتمالات المتعددة والمتغيرة في آن، خاصة وأن المستقبل هو عالم قابل للتشكيل ، وليس شيئاً معداً سلفاً، كما أن البشر لا يسيرون عميان عاجزين في دنياهم نحو عالم جبري وقسري تنعدم فيه حرية

الاختيار، بل هم شركاء فاعلون في تكوين عالم المستقبل بخياراته المتعددة، المشتقة من الواقع المعطى، او الماضي البعيد والقريب، او كليهما معا، أي من الحاضر والماضي، لأن المستقبل ليس بالضرورة أن يكون امتداداً سرمديا للحاضر والماضي، مع عدم نكران تأثيرهما في المستقبل، لكنهما ليسا المحددين لهذا المستقبل، بقدر ما أن فعل الإنسان المنظم والهادف هو الذى يقرر خياراته المستقبلية ضمن الممكن والمستطاع. وفى حالتنا الفلسطينية، عندما نبحث عن مستقبل السلطة، وخياراتها الممكنة، لا نتعامل مع هذا المستقبل بوصفه معطى نهائي، متكون ولا يمكن تغييره، بل هو مستقبل يمكن تشكيله، وينبغي علينا تشكيله، مع أن دراستنا لا تقدم صورة يقينية متكاملة عن هذا المستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير من المستقبلات الممكنة (منصور، 2013:38)، وذلك ما سنعالجه وفقا لتقنية السيناريوهات والخيارات التالية.

اولاً: خيار بقاء الوضع الحالي (المراوحة الدائرية):

ويقصد بهذا الخيار أن يبقى الوضع الحالي كما هو عليه، سلطة دون سلطة، سلطة شكلية غير حقيقية، لا تمارس سلطاتها الفعلية ذات المضامين السيادية تبعاً لرغبة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية التوسعية، وبالتالي يبقى الوضع الفلسطيني يراوح مكانه في دائرة مغلقه ومعلقة برسم إرادة الاحتلال وإجراءاته التعسفية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وشعبها المسؤولة عنه ، وبالتالي تبقى السلطة مكتوفة الأيدي وعاجزة عن الخروج من الدائرة المغلقة إلا إذا أقدمت على فعل جراحي نوعي قد يؤسس لنتائج سلبية من نوع دفع البعض لاستخدام العنف، أو اتخاذ إجراء بحل السلطة كما البعض يطرح محاولين الخروج من إطار قبول الواقع بكل ما فيه من إكراهٍ وقسر، وهكذا يجد الاحتلال مبرراً له حتى ينكل بالشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية التي أقامها على حساب الشهداء والجرحى والمعتقلين وكل عذابات الشعب وصبره على الاحتلال وسياساته القمعية، الرافضة للمنطق الطبيعي الذى توافَق عليه العالم كله تقريبا، الا وهو "خيار الدولتين لشعبين " الذى طرحته الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس بوش الابن، هذا الخيار المرفوض من حكومة اسرائيل اليمينية ضمناً، والمقبول شكلاً , على أن يكون نتاج المفاوضات

الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية؟، مع انها (حكومة اسرائيل) غير ملتزمة عملياً بكل الاتفاقيات السابقة التي عقدتها الحكومات الإسرائيلية السابقة والمتعاقبة مع منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية .

لاشك بأن استمرار الوضع الحالي كما هو عليه، وبقاء خيار المراوحة سائداً، سيؤدى إلى حالة إحباط ويأس فلسطيني، وبالتالي قد يدفع الشعب الفلسطيني وقيادته للبحث عن خيارات أخرى بديلة عن عملية المفاوضات التي أصحبت عقيمة وغير مجدية، ولا يمكن المراهنة عليها لتحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية ممثلة في الحرية والاستقلال الوطني في دولة مستقله كاملة السيادة كما يريد الشعب الفلسطيني وقيادته اللذان مازالا متمسكان بهدف الاستقلال كخيار وحيد، الذى يوافق عليه العالم، الامر الذى دفع القيادة الفلسطينية للأخذ بخيار المقاومة الشعبية السلمية من ناحية، والعمل الدولي الضاغط، لاسيما المؤسسات الدولية وتوظيفها لصالح القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، أي العودة عملياً لخيار الشرعية الدولية وتدويل القضية الوطنية، وذلك ما يفسر الحراك الفلسطيني المنظم تجاه الامم المتحدة ومؤسساتها المتعددة ، بحثا عن انصاف الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة النسبية جدا له، لا سيما وأنه قد تنازل عملياً عن 78 % من مساحة أراضيه التاريخية لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي، الذي لازال يرفض حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره بنفسه، ولا يعترف بالشرعية والقوانين الدولية التي تنصف الشعب الفلسطيني، إضافةً إلى استمراره في سياسة التوسع الاستيطاني، وتهويد الأراضي الفلسطينية ، وعلى رأسها منطقة القدس الشرقية، مستنداً في ذلك إلى عدم وجود رادع قوي يثنيه عن سياساته الإجرامية المدعومة من قبل دوائر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاخرى المنحازة لدولة الاحتلال الإسرائيلي لاعتبارات مصلحية داخلية وخارجية.

كما ويمثل خيار المراوحة في الدائرة المغلقة، المعروف باستمرار الوضع الحالي، فائدة للاحتلال الإسرائيلي اكثر مما هو في صالح الشعب الفلسطيني، لذلك اخد الشعب الفلسطيني بخيارات المقاومة السلمية الشعبية والشرعية الدولية، لعلها مع ضغط الرأي العالمي، تساهم في إجبار الاحتلال على تغيير مواقفه وسياساته لصالح

قبول خيارات أخرى غير الوضع الحالي، لاسيما وأن موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية لازالت في خدمة الاحتلال، إلا إذا نجح الشعب الفلسطيني عبر خياراته السلمية في المقاومة, الضغط على الرأي العام العالمي دولاً ومؤسسات وشعوب لتجبر إسرائيل و حكومتها اليمينية المتطرفة للتسليم بحقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة المستقلة باعتبارها الخيار الوحيد المقبول حالياً، إلا أننا ندرك بأن هناك خيارات محتملة وممكنة أخرى في اطار تحقيق الشعب الفلسطيني لاستقلاله، من نوع: السماح بإعلان الاستقلال الفعلي للشعب، وقبول دولة فلسطينية ناقصة السيادة ومنزوعة السلاح على اراض من المنطقة التي احتلتها اسرائيل عام 1967، بمعنى إقامة دولة على مساحة محدودة من هذه الأراضي، على أن لا تكون هذه الدولة كاملة السيادة، ومنزوعة السلاح الثقيل، و احتفاظ إسرائيل بحق السيطرة الأمنية عليها، إضافةً إلى احتفاظها ببعض المناطق الفلسطينية، كمنطقة الأغوار، ومنطقة المستوطنات الكبرى ومحيطها، حتى يتم التفاوض عليها لاحقاً بين الدولتين، وذلك اذا ما تحسن الوضع الفلسطيني وتعدل ميزان القوى بما يسمح بتحقيق هذا الاستقلال المنقوص، خاصة فيما يتعلق بالعاصمة ، حيث لا زال الاحتلال يرفض أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، وربما يوافق على أن تكون بعض من مناطق ضواحي القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، اذا ما شعر الاحتلال بأنه عاجز عن مقاومة الشعب الفلسطيني وارادته الوطنية في الحرية والاستقلال.

ويعتبر بقاء الوضع الحالي كما هو عليه كخيار إسرائيلي، امر غير مقبول تماما من الطرف الفلسطيني واشقائه واصدقاءه في العالم ، لاسيما وأنه مخالف لكل الاتفاقيات التي تمت مع دولة الاحتلال وحكوماتها المتعاقبة، ومتناقض أيضاً مع رؤية الرباعية الدولية، إضافة إلى تعارضه تماماً مع الشرعية الدولية التي تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني، الامر الذى يدفع العديدين لرفع شعار "حل السلطة"، واعتباره خياراً فلسطينياً في مواجهة الاحتلال، حتى يتحمل مسؤولياته عن الشعب الذى يحتله، وبالتالي يدفع هذا الاحتلال كلفة وثمن احتلاله لأراضي الغير بالقوة، إلا أننا ندرك أيضاً بأن خيار "حل السلطة" ليس خياراً فلسطينياً

صرفاً، لذلك لا يمكن له أن يتم بقرار فلسطيني فقط، باعتبار ان قرار تأسيس السلطة في كثير من جوانبه كان خياراً دولياً، وبالتالي ربما يرى العالم بأن هذا الخيار قد يؤسس لشيوع حالة فوضى وفلتان أمني، وذلك قد يُعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى مربعه الأول، ويفتح النضال الفلسطيني بأشكاله وأساليبه كافة ضد المحتل، مما يخلق حالة من الارباك قد لا يُحمد عقباها على الكل الإسرائيلي والفلسطيني والإقليمي، لاسيما وان اقليمنا يعيش حالة عنف وارهاب لم يعيشها من قبل, كما تعاني بعض دوله حالة من التفكك الدولاني، نتيجةً للصراعات الداخلية، الأمر الذي يزيد من تعقيد الأمور، خاصة وأن العالم متفق على محاربة الإرهاب والعنف بكل صوره، فردياً أو جماعياً أو دولانيا، في ضوء ما يعيشه العالم من خوف ورعب ناتجين عن الإرهاب الذي تمارسه العديد من المنظمات التي تتخذ من المنطقة العربية مقراً رئيسياً لها ، وتتخذ من القضية الفلسطينية عنواناً سياسياً تبرر من خلاله افعالها الإرهابية ، وذلك هو الكلام الحق الذي يُراد به باطل.

إن خيار "حل السلطة"، لا يمثل الخيار الأمثل لمواجهة الوضع الحالي، أي لمواجهة خيار المراوحة في الدائرة المغلقة، لأن ذلك سيكون له من التداعيات السلبية الكثير الكثير على الشعب الفلسطيني، من خلال انكشاف فئات فلسطينية واسعة تعتمد في حياتها على الوظيفية الرسمية التي توفرها السلطة الوطنية، إضافة إلى العديد من القضايا والتساؤلات التي تحتاج إلى إجابة، من نوع: ما هو مصير مؤسسات السلطة؟ وإلى أين سيؤول سلاحها؟، وكيف سيتصرف الشعب الفلسطيني وقيادته بشكل خاص؟ وهل ستبقى على الأراضي الفلسطينية؟، وإذا ما حاولت، هل ستسمح اسرائيل بذلك ؟! وإذا كان الجواب بلا؟! أين ستكون هذه القيادة، ومن هي الدولة التي ستستقبلها وسترحب بها؟! وعلى أي أساس سياسي سيكون ذلك؟! وكيف ستمارس عملها في قيادة الشعب الفلسطيني حتى دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني؟ وهل من الممكن التنازل عن مكسب وطني ممثلاً بالسلطة الوطنية لصالح صيغ بديلة قد لا تنجح ؟! وما هو مصير قطاع غزة الذي انسحب الاحتلال الإسرائيلي منه ؟! ومن سيكون مسؤول عنه ؟! إضافة إلى العديد من

التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات موضوعية وعقلانية تستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني العليا.

واستناداً إلى ما سبق ، فإن حل السلطة يثير من الاشكاليات والتساؤلات أكثر مما يعطي اجابات، كما يخلق مشكلات أكثر مما يحل مشكلات، لذلك فهو خياراً مرفوضاً اذا لم يكن الطرف الفلسطيني قد أعد بديلاً آخر، كخيار واقعي ممكن، وقادر على القيام بمهام السلطة، ويتيح في الوقت نفسه امكانيه التخلص من الاحتلال من خلال إرباكه واجباره على اللجوء إلى خيارات سلمية قد تتيح الفرصة الفعلية لتحقيق الاستقلال الفلسطيني، لأن السلطة الوطنية تمثل عملياً ونظرياً نواة الدولة الفلسطينية المنشودة كما تم التأكيد على ذلك مرات عديدة من قبل القيادة الفلسطينية، إلا ان السلطة الوطنية في ظل وضعها الحالي لم تعد قادرة على تحقيق الاستقلال، وهي في وضعها الحالي تبدو لصالح الاحتلال أكثر من كونها تخدم الشعب الفلسطيني بالمعنى السياسي وليس الخدماتي، كما أن العملية السلمية الشكلية ممثلة في المفاوضات المجمدة أو المقطوعة لم تعد قادرة على تحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة، رغما عن كل الانجازات السياسية والدبلوماسية التي يحققها الطرف الفلسطيني، إلا أنه ليس من المقبول فلسطينياً أن تبقى الامور على ما هي عليه الان، والمفاوضات تدور في دائرة مغلقه، من خلال "إدارة المفاوضات" كجزء من سياسة "إدارة الأزمة" بدلاً من حلها، أو البحث عن مخارج لها، وفى هذه الحالة تبقى السلطة دون سلطة، عاجزة ومشلولة عن تحقيق الهدف الوطني، وهذا أمر لا يمكن القبول به أو السكوت عنه وعليه، لأنه لا يمثل الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني، بل هناك خيارات كفاحية أخرى يمكن اللجوء إليها حتى يفرض على دولة الاحتلال الإسرائيلي الانصياع التام لمطالبه الوطنية في الحرية والاستقلال، وذلك ما عبر عنه الشعب الفلسطيني في هبته الأخيرة، الهبة الشعبية التي ابتدأت بُعيد خطاب الرئيس ابو مازن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أكد فيه بأن الطرف الفلسطيني لن يلتزم باتفاقات لا تلتزم بها دولة الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذى حفز الشعب الفلسطيني للحراك الشعبي السلمي المقاوم للاحتلال وسياساته القمعية والتوسعية الاستيطانية من جهة ، ورفضه لشكل ومضمون المفاوضات

العبثية الحالية من جهة أخرى، بل رفضه لكل آليات العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية – وفقاً لنمطها الحالي محاولاً البحث عن خيار آخر، يلبي له حقوقه الوطنية من خلال مقاومته الشعبية السلمية رغماً عن الاحتلال الذي يحاول تعنيفها بالإكراه حتى يبرر سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

وخلاصة القول: إن خيار "حل السلطة" كرد على " خيار المراوحة "، أي بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، فيه من المخاطر أكثر مما فيه من المحاسن، وهو خيار غير مضمون العواقب والتداعيات، إذا ما درسنا سلبياته و إيجابياته على الشعب الفلسطيني وكفاحه الطويل ، كما ان السكوت على الوضع الحالي أيضاً ,هو خيار مرفوض، لذا حاول الكثيرين البحث عن خيار آخر بديل عما هو قائم حاليا، أي البحث عن خيار قادر على إيجاد بديل للأزمة الحالية التي يعيشها الطرفان ،الإسرائيلي أولاً، والفلسطيني ثانياً، والعالم ثالثاً، علماً بأن الخيار البديل لابد وأن يحقق المطالب _ الحقوق _ الفلسطينية، فكان خيار الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 ، وعاصمتها القدس الشرقية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة في نفس العام، وهذا هو الخيار المرغوب والمفضل من الشعب الفلسطيني حالياً.

ثانياً: خيار حل السلطة الوطنية وإقامة الدولة المستقلة:

شكلت فكرة الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة، حجر الأساس في الفكر السياسي الفلسطيني على مدى قرن من الزمان تقريبا، وبقيت هذه الفكرة حلما يراود الشعب الفلسطيني وقياداته المتعددة والمتغيرة على مر السنين، وظل القدر يُحوّل هذا الحلم إلى كوابيس مزعجة، والكوابيس الى حقائق مؤلمة، لكن ذلك لم يُدخل اليأس الى الشعب الفلسطيني وقياداته، وظلوا معاً يقدموا التضحيات الكبيرة من شهداء وجرحى ومعتقلين ومهجرين ومبعدين.. الخ حتى يصبح الحلم حقيقة، ويتجسد في الاستقلال الوطني الناجز وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وما كان القبول بتأسيس السلطة الوطنية عام 1994 الا خطوة على طريق اقامة الدولة، حيث راهن وعمل الطرف الفلسطيني على تحقيق حلمه الوطني في الاستقلال من خلال تحويل السلطة الى نواة للدولة المنشودة، واتخذ من

المفاوضات السلمية مع دولة الاحتلال طريقاً لتحقيق الدولة، كما اعتمد العمل السلمي بعد ممارسة العمل اللاسلمي والعنفي لمدة عقود، على اعتبار أن العمل العنفي بكل أشكاله وأساليبه الذي مارسه الشعب الفلسطيني طوال عقود مضت، قد أسس لإمكانية إجراء مفاوضات مع دولة الاحتلال، وبالتالي لقد حقق العنف مراده، لأن الشعب الفلسطيني لا يهوى العنف، بل كان مصراً على ممارسته حتى يحقق السلام ، فهو عنف السلام المنشود، الذى يضمن الحقوق، أي سلام الشجعان الذى نادت به القيادة الفلسطينية، خاصة بعد ما تم الاعتراف المتبادل بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات طويلة من الإنكار والتنكر لبعضهما البعض، ولحقهما في الوجود.

لقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني من وجهة نظر اسرائيل رسمياً وفعلياً عام 1993م ، مع أن العالم كله تقريبا، كان قد اعترف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني منذ عام 1974م، كما اعترف الاحتلال بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية، ووقع اتفاقا تاريخياً مع منظمة التحرير الفلسطينية في الحديقة الخلفية للبيت الابيض الأمريكي في 13 / 9/ 1993، عُرف باتفاق أوسلو، الذى أتاح تشكيل "حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية" وذلك ما جعل الطرف الفلسطيني يؤمن بأن حكومته الذاتية الانتقالية لن تكون إلا حكومة وطنية سيادية على إقليمها الخاص والمحتل منذ عام 1967م، وذلك بعد فترة انتقالية عمرها خمس سنوات، حتى يتم بحث قضايا الوضع النهائي، والتي سيسفر عنها بالضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لذلك عملت القيادة الفلسطينية طوال عقود متتالية حتى تحقق هذه الغاية الوطنية، وتقيم الدولة المستقلة، مع أن خيار السلطة الوطنية قد أقرته نظرياً عام 1974م، لكنها طورته عام 1977 بقرار من المجلس الوطني ليصبح دولة بدلاً من سلطة ، أي دولة وطنية بدلاً من السلطة الوطنية، وذلك ما جعل القيادة والشعب يتعاملان مع اتفاق اوسلو كممر إجباري بكل ما فيه من اجحاف وتنكر، ظناً منهم بأن هذا الاجحاف مؤقت وعمره محدود زمنيا، ومرتبط بالفترة الانتقالية التي " لن " تتجاوز خمس سنوات، أي من 1993_1998 م، وبالتالي سيدخل الشعب الفلسطيني على الألفية الثالثة وهو

يعيش في كنف دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ولولا ذلك الأمل لما قبل الشعب الفلسطيني أو قيادته بمشروع السلطة الوطنية، لأنها "سلطه دون سلطه"، وبالتالي فهي لوحدها لا تلبى الحدود الدنيا من حقوق الشعب الفلسطيني.

وانطلاقاً من تمسك الطرف الفلسطيني - شعباً وقيادة - بالحقوق الوطنية الثابتة، وعلى رأسها حق إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على إقليمها الخاص بها، والمتمثل بالأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 ، بعد جلائها الكامل عنها، وعمل الكل فلسطيني في ظل منظمة التحرير الفلسطينية على تحقيق هذا الهدف، إلا أن مماطلة وتسويف حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة قد حالت دون انجاز هذه الغاية الفلسطينية والتي مثلت بالنسبة للعالم حقاً أصيلاً غير قابل للتصرف. وقد زادت التسويفات والمماطلات الإسرائيلية بعد انفجار الانتفاضة الفلسطينية في 2000/9/28م، والتي انفجرت عملياً كرد فعلي على سياسة الاحتلال الإسرائيلي، وهدفت الى تعزيز الموقف الفلسطيني بما يسمح بتحقيق المطالب الوطنية قسراً أو تفاوضاً، إلا أن الأمور لم تسير وفقاً للسفينة الفلسطينية حيث برزت المعيقات المتعددة بفعل سياسة الاحتلال التي دعمتها الإدارة الجمهورية الأمريكية، كما حصلت التغيرات الدراماتيكية في الساحة الفلسطينية، والتي تجسدت في الانقسام السياسي، وبقى الامر على حاله، بل اخذ يزداد سوءا حتى انفجر الشارع العربي في نهاية عام 2010، وبداية عام 2011م ،مما عقد الواقع وزاده صعوبة، وأراح الاحتلال من الضغوط العربية، بحكم انشغالها في قضاياها الداخلية، مما افقد الطرف الفلسطيني السند العربي الحقيقي، كما خرجت قوى الاسلام السياسي المتطرف ممثلا في القاعدة و داعش واخواتهما ليزيدا الوضع تعقيدا فوق تعقيده، ويحرف النضال القومي العربي عن بوصلته الحقيقة المتجهة نحو الاستقلال والتحرر من التبعية، ويكون قادرا على تشكيل حاضنة قوية للشعب الفلسطيني، وذلك ما لم يتحقق طوال خمس سنوات متتالية، وآفاقه لازالت غامضة وقاتمة على الأقل في المدى القريب، الامر الذى جعل من مطلب الاستقلال الوطني الفلسطيني صعب المنال رغماً عن الانجازات السياسية والدبلوماسية التي يحققها الطرف الفلسطيني على المستوى العالمي.

واذا ما تعاملنا بالمنطق العقلاني مع واقع الارهاب والعنف الدائر على المستوى الإقليمي والدولي، فذلك يستدعى حل الصراع العربي والفلسطيني _ الإسرائيلي، باعتبار ان القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية تشكل جوهر الصراع في منطقة الشرق الاوسط، هذه المنطقة التي تتميز بثرائها الطبيعي والبشري، وحل مشكلة الشعب الفلسطيني يسهم دون شك في انهاء تبريرات العنف والارهاب الذى يتخذ من القضية الفلسطينية مبررا لأفعاله اللاإنسانية، كما ان إرساء قواعد لنظام ديمقراطي تعددي عربي، يضمن الحريات للناس، ويصون حقوقهم الإنسانية، عوامل مساعدة في إنهاء حالة العنف والارهاب المنتشرة في المنطقة من جهة، ويسهم في حالة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي والقوى الداعمة له دولياً من جهة أخرى، لأن سيادة العدل والمساواة، وصون الكرامة الوطنية للإنسان العربي يُفقد قوى التطرف والارهاب سندها الجماهيري الشعبي، ويسهم في تعرية خطابها السياسي والدعوي المستند الى سلوك الاحتلال في فلسطين ، وسلوك النظام العربي المتربع على السلطة دون ظهير جماهيري شعبي حقيقي، حيث يفتقد نظامنا العربي الى الشرعية الشعبية، بحكم افتقاره لآليات النظام الديمقراطي الحقيقي، مما عمق الجهل والأميه، وزاد من الفقر والجوع، والتبعية للآخر، وذلك ما يدعو الاحتلال الاسرائيلي للمماطلة والتسويف لعدم شعوره بوجود قوة ضاغطة عليه، او تهدده , سواء بالقوة الناعمة أو الخشنة.

وانطلاقاً من فشل الرباعية الدولية الراعية للعملية السلمية الفلسطينية _ الإسرائيلية، وفشل المفاوضات الثنائية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية كممثل عن الرباعية الدولية، بحكم السياسة الإسرائيلية الرافضة في جوهرها ومضمونها لخيار "الدولتين لشعبين"، أو "الدولتين المتجاورتين"، الإسرائيلية والفلسطينية، وعدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدورها المنوط بها كراعي لعملية السلام، وانحيازها الكامل لصالح الموقف والرؤية الإسرائيلية، أو عجز الإدارة الأمريكية عن فرض رأيها ورؤيتها التي عبر عنها الرئيس أوباما في خطابه الشهير في جامعة القاهرة عام 2009 على إسرائيل، خاصة عندما أعلن خطته التاريخية ممثلة في "ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، واعترف فيها

أيضاً بمعاناة الشعب الفلسطيني، وأثبت من بعد أنه عاجزٌ عن مواجهة التعنت الإسرائيلي، بل إنه تراجع بانتظام عن مواقفه المعلنة، واستطاع نتنياهو في مقابلة معه في واشنطن أن يفرض عليه الرؤية الإسرائيلية المتعنتة" (ياسين، 2011: 139-140). كما أخذ الرئيس أوباما يتحدث عن الأهمية القصوى لأمن إسرائيل، وعن الالتزام الأمريكي الأبدي بضمان هذا الأمن، وأردف ذلك الموقف بعدد من "القرارات الهامة لمد إسرائيل بأحدث الأسلحة الأمريكية للدفاع عن نفسها إزاء الخطر الإيراني المحتمل" (ياسين، 2011: 140)، واتجه الرئيس الأمريكي للضغط على القيادة الفلسطينية لتقبل المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وحكومتها اليمينية برئاسة نتنياهو دون أي شروط مسبقة، وذلك لإنقاذ صورته السياسية والظهور بمظهر المهتم بتحقيق السلام بمجال الصراع العربي- الإسرائيلي.

واستناداً إلى هذه الظروف التي لا أمل فيها لنجاح العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية، عمل الطرف الفلسطيني على تجاوز الاطار التفاوضي، والذهاب إلى المؤسسات الدولية، محاولاً تدويل القضية الفلسطينية، وجعل الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، وبحقوق الشعب الفلسطينيين هي المرجعية الحقيقية للنضال الوطني الفلسطيني، وذلك ما دفعها عملياً للذهاب لمجلس الامن الدولي اولاً، وللجمعية العامة للأمم المتحدة ثانياً، حتى يتحقق خيار الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 ، والقدس الشرقية عاصمه لهذه الدولة المنشودة، حيث حققت انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً عام 2012م، وأصبحت فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة مع ضمان حقوقها بالانضمام إلى عضوية كافة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بهدف النضال من خلالها أيضاً، والضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي حتى يتم جلائها عن إقليم الدولة الفلسطينية كما حددتها الأمم المتحدة حين اعترفت بدولة فلسطين عام 2012، كما ذهب الطرف الفلسطيني الى مجلس الامن لتعزيز مطالبه الوطنية من خلال استصدار قرار ملزم للاحتلال الإسرائيلي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن ذلك الفعل الفلسطيني قد اصطدم بالفيتو الأمريكي الذى يتعارض عملياً مع سياسة هذه الدولة المعلنة، والتي

تؤكد أن قيام الدولة الفلسطينية هو مصلحة حيوية أمريكية، ووعدت بتحقيق خيار الدولتين مرارا منذ ان تم الاعلان عنه عملياً عام 2003م، إلا أن السياسة الأمريكية لازالت تحصر تحقيق خيار الدولتين من خلال التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي برعايتها المنحازة كلياً لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة وأنه لا يوجد من يضغط على الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لتحقيق هذا الخيار الفلسطيني والعربي والدولي، ولازالت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها من القضية الفلسطينية ، تمارس سياسة "إدارة الأزمة " بدلاً من حلها، وتراهن على تغير الظروف التي قد تدفعها موضوعياً لتحديد موقفها تجاه الصراع، إما لصالح الدولتين كخيار أمريكي، أو تكريس الامر الواقع وابقائه على ما هو عليه ، وذلك تبعا لموازين القوى المحلية والدولية.

وعلى ضوء هذا الواقع الأليم، ممثلاً بعدم تحقيق "خيار الدولتين"، وبشكل خاص خيار إقامة الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات على مدى أكثر من عقدين متتاليين من الزمن، أخذ البعض يطرح خيارات أخرى بديلة عن "خيار الدولتين لشعبين"، ومنها خيار الدولة الواحدة لشعبين، أو دولة ثنائيه القومية، أو الاتحاد الفيدرالي ثلاثي الوطنيات (المصري، 2011)، وكل ذلك ارتباطاً بالسياسة الإسرائيلية التي عملت ولازالت على تقطيع أوصال الضفة الغربية الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان والتهويد المستمرة، إضافة إلى تهويد القدس الشرقية، حتى لا تبقى أرض فلسطينية متواصلة جغرافياً تتيح قيام دولة فلسطينية، أو حتى تبقى حدود الدولة الفلسطينية في حال الموافقة عليها إسرائيلياً، محدودة ومحددة في نطاق جغرافي ضيق تُحدده دولة الاحتلال الإسرائيلي، بما يخدم سياستها التوسعية حتى لا تصبح إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية على كافة الاراضي المحتلة عام 1967م إمكانية واقعية قابلة للتحقق، كما تحاول إسرائيل خلق كانتونات فلسطينية منعزلة عن بعضها البعض، مما يجعل الدولة الفلسطينية المنشودة أمر مستحيل، وبالتالي تسعى إلى إيجاد بديل يتجسد في تكريس الحكم الذاتي، أو محاولة إيجاد كانتونات جغرافية فلسطينية تحكم نفسها ذاتياً، حتى ينتهي الحلم الفلسطيني في الاستقلال الوطني، ويبقى الشعب الفلسطيني تحت رحمة الاحتلال الذي سيتحكم

في حياته اليومية، وإرادته الوطنية، ويفقد الأمل في إمكانية إقامة دولته المستقلة، مع العلم بأن هذه السياسة الإسرائيلية كاستراتيجية وتكتيك أصبحت معلومة للشعب الفلسطيني وقيادته، اللذان لازالا يتمسكان بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الحدود التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، مع القدس الشرقية عاصمة أبدية لفلسطين باعتبار ذلك هو الخيار الوحيد المقبول كسيناريو بديل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ونقصد بالحديث عن خيار "الدولتين لشعبين"، إقامة الدولة الفلسطينية، لأن الدولة الثانية المقصودة بهذا الخيار هي إسرائيل، وهي دولة مقامة فعلياً، وبالتالي ما يراد هنا هو إقامة دولة فلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية القائمة فعلاً، خاصة وأن الدولة الفلسطينية لها مسوغاتها ومبرراتها التاريخية والقانونية الدولية، لاسيما بعد أن تم الاعتراف بها من قبل العالم في الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي صوت غالبية أعضائها لصالح عضويتها المراقبة في هذه المؤسسة الدولية الأهم على الإطلاق، وبالتالي لم يبقى أمام العالم إلا ضمان إقامة هذه الدولة تنفيذاً لقرارته وقرارات المؤسسات الدولية التي تمثل الشرعية الدولية، لأن هذا الخيار هو الذي يمثل المرغوب لدى الكل الوطني الفلسطيني، ويعمل على تحقيقه بتفاوت نسبي، وبطرق وأساليب مختلفة، الا أن تعثر العملية السلمية قد دفعت الكثيرين إلى التشاؤم بحيث أصبحوا يروا في خيار الدولة الفلسطينية، خيار غير قابل للتحقق مادامت السلطة الوطنية قائمة، لأنها لم تستطع أن تكون نواة هذه الدولة، ويطرحون ضرورة البحث عن خيار آخر قادر على اقامة الدولة المستقلة، وبالتالي يطرحون استبدال السلطة من خلال حلها لصالح خيار منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك ما سنعالجه في العنوان التالي .

ثالثاً: خيار حل السلطة، والعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية:

ويتبدى هذا الخيار في "حل السلطة الوطنية"، واعتماد صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، أي قيام منظمة التحرير بدور السلطة باعتبارها الجهة صاحبة القرار الأول والأخير، وهي التي وقعت الاتفاقات مع حكومة إسرائيل، وذلك حتى تتحول هذه المنظمة – السلطة - إلى أمر واقع، أي تتحول إلى دولة وفق الرؤية الفلسطينية.

ويرى البعض الكثير في الساحة الفلسطينية بأن خيار السلطة الوطنية في راهنيته الحالية، هو عملياً يخدم المصالح الإسرائيلية، ومادام الأمر كذلك، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تقبل دولة الاحتلال الإسرائيلي بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م، على اعتبار أن اسرائيل ترفض عملياً الشرعية الدولية، والقرارات الصادرة عنها، كما لا تقبل بأن تكون هذه الشرعية هي الأساس والقاعدة والمرجعية التي تحكم العملية السلمية الفلسطينية-الإسرائيلية، وبالتالي ستعمل دولة الاحتلال على إبقاء السلطة كما هي عليه حالياً، لأن ذلك يريحها من استحقاقات الدولة، كما يريحها من دفع كلفة احتلالها للأراضي الفلسطينية، لذلك يؤكد هذا البعض الفلسطيني(المستند في رؤيته إلى استحالة إقامة الدولة الفلسطينية في ظل ميزان القوى الحالي) على ضرورة الذهاب بعيداً، والبحث عن خيار بديل عن السلطة، والعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي العودة إلى مربع ما قبل السلطة ، مع الحفاظ على منجزات السلطة، وهذا أمر غير معقول منطقياً، لأن هذه العملية لا تعدو كونها استبدال مسمى المنظمة بديلاً عن مسمى السلطة، وذلك لعدم وجود ضمانة بقبول اسرائيل والعالم بهذا الاستبدال، وإن قبل بذلك، ستتحول منظمة التحرير إلى سلطة وطنية دون سلطة حقيقية، وإن كان المقصود هو "حل السلطة" نهائياً بمؤسساتها المدنية والعسكرية، فذلك يعني العودة إلى ما قبل السلطة، والتخلي عن السلطة وكل ما حققته من انجازات وطنية تؤسس عملياً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما أن انتهاء دور السلطة، لا يلغي دور المنظمة، إضافةً إلى أن قيام الدولة الفلسطينية، كما هو مطروح فلسطينياً، لا يلغي وجود المنظمة بقدر ما يستلزم إعادة النظر بمواثيقها وبرامجها، ومهامها، وآليات عملها، وصلاحياتها... الخ، وذلك لأن مهام النضال الوطني الفلسطيني ثلاثية في تكوينها، ممثلة في حق تقرير المصير، وحق العودة وإقامة الدولة، وإنجاز الأخيرة يستدعي بقاء المنظمة حتى تنجز المهمتين الأولى والثانية، أي إنجاز حق العودة وتقرير المصير.

يبدو أيضاً، أن أصحاب هذا الخيار لم يفكروا بعمق كبير في انعكاسات حل السلطة وتداعياتها على الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون من خلال هذه السلطة المراد حلها، كما لم يطرحوا أصحاب خيار "حل السلطة" واستبدالها بمنظمة التحرير أين سيكون المركز القيادي للمنظمة، وأين ستكون مقراتها ومؤسساتها، لاسيما وأنه من المستحيل أن تقبل سلطة الاحتلال بوجود هذه المقرات والمؤسسات على الأراضي الفلسطينية، وهنا يتجلى تعقيد الموقف البديل، إلى جانب التخلي عن السلطة وهي منجز وطني حقيقي وملموس، يمكن له أن يكون النواة الفعلية للدولة الفلسطينية المستقلة مقابل العودة إلى المربع الأول، بما يعنيه ذلك من فشل للعملية السلمية، وفقدان الأمل فيها، وبالتالي استئناف الكفاح بكل أشكاله وأساليبه، لاسيما العنيفة منها. أمام هذا التغيير، كيف سيكون موقف العالم؟!، مع أن خيار العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بديلاً عن السلطة غير مضمون نجاحه أو تحقيقه بسهولة وسلاسة، لأنه يعني انتقال القيادة والكوادر والمؤسسات الفلسطينية إلى خارج الوطن، والتخلي عن العملية السلمية الحالية بشكل كلي وربما نهائي، الأمر الذي يجعل من هذا الخيار غير واقعي، وغير قابل للتحقق، كما أنه غير محسوب العواقب، إلا إذا تم استبدال السلطة بالمنظمة من الزاوية الشكلية، أي أن تصبح المنظمة بمؤسساتها بديلاً عن السلطة، وهذا الأمر قد يجلب خلافات فلسطينية- فلسطينية، لأنه لن يكون هناك ضرورة لوجود مجلس تشريعي، ولا حكومة، وذلك يعني عدم وجود انتخابات تشريعية وربما رئاسية أيضاً، والذهاب إلى انتخابات للمجلس الوطني بديلاً وحيداً عن المجلس التشريعي، فإن لم يكن ذلك، فهذا يعني فشل تام لكل العملية السلمية، وبالتالي يصبح المطلوب هو: البحث عن خيارات أخرى تماماً، وليس حل السلطة هو المخرج من هذا الفشل، لأن حلها سيترك الشعب الفلسطيني تحت رحمة الاحتلال بعد أن تخلت عنه قيادته التي جعلته يعيش لأكثر من عقدين على أمل إقامة الدولة، وبعدها تنسحب القيادة، وتقول فشلنا!!، بالتأكيد لن يكون العالم سعيد بهذه الخطوة الفلسطينية، وسيحول دعمه المادي وربما السياسي إلى الاحتلال، ويطلب منه القيام بدور السلطة، لكن دون أجهزة أمنية أو عسكرية إلا ما يبقيه الاحتلال لخدمة مصالحه، وستذهب

المنظمة دون دعم عالمي لها، لتقاتل من جديد ضد الاحتلال، لكن هذه المرة دون آفاق واعدة، وفي هذه الحالة، ما هو مصير ومستقبل الشعب الفلسطيني؟!

يبدو للوهلة الأولى أن خيار حل السلطة واستبداله بخيار منظمة التحرير الفلسطينية، سهلاً بالمعنى النظري للكلمة، إلا أنه عملياً صعب التحقيق، إن لم يكن ضرباً من المستحيل، خاصة إذا عرفنا بحق تداعيات هذه الخطوة، بعد أن شيدت السطلة العديد من المؤسسات الوطنية الدولانية المدنية والعسكرية والأمنية لتكون نواة مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة، كما أشرفت السلطة ولازالت على الشؤون العامة لأبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وأعادت تنشيط الاقتصاد الوطني رغماً عن القيود المفروضة على هذا الاقتصاد نتيجة لاتفاقية باريس الاقتصادية التي أصبح الطرف الفلسطيني يؤكد عدم التزامه بها وفقاً لتصريحات القيادة الفلسطينية، وخطاب الرئيس أبو مازن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية سبتمبر 2015م، إذا لم تلتزم دولة الاحتلال بالمثل بكل الاتفاقات التي عقدتها مع السلطة الوطنية، كما أن السلطة الوطنية تُشغل ما يزيد عن 175 ألف موظف مدني وعسكري، وربما مثلهم كتشغيل غير مباشر (علاونة، 2009)، كما أن السلطة قد حققت جزءاً من حق العودة، حيث عاد إلى الأراضي الفلسطينية حوالي ربع مليون فلسطيني، وأوجدت قاعدة ارتكازية قوية للنضال الوطني الفلسطيني، وأوجدت مظلة واسعة لفصائل وقوى العمل الوطني الفلسطيني، ومكوناتها العسكرية الميليشياوية، وخيار "حل" السلطة يهدد عملياً كل هذه الانجازات بالزوال الكلي أو الجزئي، دون وجود بديل فعلي حقيقي ويقيني يصون المكتسبات الوطنية الفلسطينية عملياً، وقادر على أن يسد فراغ السلطة بعد حلها، لذلك يبدو التساؤل مشروع حول الخيار البديل في حال عدم تحقق خيار منظمة التحرير الفلسطينية الذي يبدو أنه يقع في دائرة المستحيل، أو المتخيل إذا ما أراد الطرف الفلسطيني أن تعمل منظمة التحرير بصيغة متناقضة ومتجاوزة لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية الحالي.

رابعاً: خيار حل السلطة وشيوع الفوضى والفلتان الأمني:

يبدو أن فشل خيار منظمة التحرير الفلسطينية بديلاً عن السلطة الوطنية في حالة حلها، سيخلق الظروف المناسبة والمواتية لشيوع الفوضى والفلتان الأمني في المناطق الفلسطينية التي تتبع السلطة الوطنية، وفي هذه الحالة لن تبقى مؤسسات خدمية فلسطينية فاعلة على المستويين المدني والعسكري الأمني، وبالتالي سيصبح هناك فراغ بحاجة إلى من يملأه، وهنا ستخرج فصائل العمل الوطني الفلسطيني لكي تحاول سد هذا الفراغ، وبالتالي ستظهر الميليشيا المسلحة بكل أنواعها الوطنية ، وربما تظهر الميليشيا الموالية للاحتلال الإسرائيلي، وهنا يختلط الحابل مع النابل، ويصبح الكل يبحث عن خيارات بديلة عن هذه الفوضى، والتي قد تتمثل في بروز شخصيات فلسطينية مستعدة للعمل مع الاحتلال بحجة سد الفراغ الذي تركته السلطة، كما لا يُستبعد العودة إلى العشائرية والقبلية والجهوية في العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، وبالتأكيد سيسعى الاحتلال لتعميق هذه النزعات في المجتمع الفلسطيني بهدف تفتيته وجعل الولاءات الأولية هي البديل العملي عن ولائه الوطني الشامل، لأن ذلك يساعد الاحتلال في إدارته للمناطق التي تحتلها بعد انسحاب السلطة وتخليها عن دورها، خاصة وأن الاحتلال وربما العالم سيرفض هذه الخطوة، مما يعني بطش الاحتلال وقمعه للشعب الفلسطيني بحجة ضبط الأمن والفلتان، وانهاء الفوضى، إلى جانب ذلك سيدعمها العالم وسيقف ضد القيادة الفلسطينية التي ستتهم بإفشال العملية السلمية، وبالتخلي عن مسؤولياتها الوطنية، وستزيد المساعدات المالية لدولة الاحتلال الإسرائيلي حتى تستطيع تدجين الشعب الفلسطيني وتقدم له نموذجاً اقتصادياً أفضل ، وسيتحول الكثيرين ممن كانوا يعملون في السلطة إلى موظفين مع الاحتلال ويأتمرون بأمره حفاظاً على حياتهم وحياة أسرهم، وبالتالي يصبح خيار الاحتلال هو البديل الموضوعي لحل السلطة الوطنية.

ويبدو أن خيار الفوضى والفلتان الأمني، هو أحد السيناريوهات الموضوعية بعد الفراغ الذي سيتركه "حل السلطة"، وعدم نجاح خياري الدولة المستقلة ومنظمة التحرير الفلسطينية، لاسيما وأن الساحة الفلسطينية مليئة بالسلاح، سلاح السلطة

والفصائل، والذي لن يكون من السهل السيطرة عليه إذا ما قامت القيادة الفلسطينية بحل السلطة، وبالتالي سيكون من الصعب جدا أن يبقى هذا السلاح تحت سيطرة أي جهة أخرى غير دولة الاحتلال، ولا يمكن للطرف الفلسطيني أن يقبل بذلك، وهنا تبرز المشكلة المرتبطة بالفوضى والفلتان الأمني، وسيكون من الصعب ضبط هذه الفوضى، وربما سيكون ذلك هو المبرر القوي ليقوم الاحتلال الإسرائيلي بممارسة سياسته القمعية، ويبطش بالشعب الفلسطيني كله بحجة ضبط الأمن وحماية المواطن، بينما سيرى الكثيرين بأن حل السلطة قد تم فعلياً لإتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لكي يخوض نضاله ضد الاحتلال حتى يجبره على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وبالتالي سيعتبر القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي بمثابة حق وواجب على كل وطني فلسطيني، وهنا ستختلط الامور مع بعضها البعض، أي النضال والكفاح المنظم مع الفوضى و الفلتان دون قدرة أي من الأطراف فرض سيطرته على الوضع، خاصة إذا كان قرار "حل السلطة" فلسطيني خالص، أي دون تنسيق مع ، وموافقة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في القرار والسياسة الدولية، لأن هذه القوى -في حال عدم التنسيق معها، وأخذ موافقتها- ستنحاز إلى إسرائيل، على اعتبار أن الطرف الفلسطيني هو المسئول عن هذه الفوضى، لأنه قد تخلى عن الاتفاقيات الموقعة، وتنصل من مسئولياته، وهكذا يكون الطرف الفلسطيني قد خسر ما حققه من انجازات على مدى عقود من الزمن، وعاد إلى ما دون المربع الأول، أي مربع الاحتلال كخيار وسيناريو واقعي قابل للتحقق.

خامساً: خيار حل السلطة – والعودة للاحتلال:

ويقوم هذا الخيار على أنه حين التوجه نحو "حل السلطة" بقرار فلسطيني دون تنسيق وتفاهم مع دول الإقليم والعالم، ودون موافقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قدرة الطرف الفلسطيني فرض أحد الخيارين السابقين الدولة أولاً، أو العودة للمنظمة كخيار ثانٍ، ورفض خيار الفوضى والفلتان الأمني، سيكون خيار الاحتلال هو الأرجح، أي في حال فشل الجانب الفلسطيني في انتزاع الدولة المستقلة كخيار فلسطيني مفضل ومرغوب، ومن ثم عجزها عن فرض خيار المنظمة بديلاً عن السلطة في حال فشل خيار الدولة، وتلاشيا لخيار الفوضى والفلتان الأمني سيكون

الطرف الفلسطيني أمام خيار الاحتلال الإسرائيلي، لأن منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تحل السلطة لن تكون قادرة على الإيفاء بمتطلبات الشعب الفلسطيني وتسيير شؤونه في الداخل، لأسباب أشرنا لجلها سابقاً، وعلى رأسها رفض الاحتلال الإسرائيلي، وقوى العالم النافذة، وفي هذه الحالة سيكون الخيار البديل والواقعي هو "الاحتلال"، أي عودة كافة الأراضي الفلسطينية التي تخضع لولاية السلطة الفلسطينية إلى سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والعالم "ربما" سيدعم دولة الاحتلال بدلاً من أن يعاقبها، لأن الطرف الذي تخلى عن مسؤولياته هو الجانب الفلسطيني وليس الإسرائيلي، لأن الأخير يدعو للمفاوضات ويتمسك بها من أجل المفاوضات وكسب الوقت والرأي العام، وهو أيضاً لم يرفض خيار الدولتين، لكنه يقول بأنها ستحقق فقط من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية بديلاً أو ممثلاً عن الرباعية الدولية التي لا حول لها ولا قوة حتى الآن.

كما أن خيار "حل السلطة" دون ضمانة تنفيذ خياري الدولة أو المنظمة السابقين، سيعني عملياً فشل كل العملية السلمية، وسيصبح الاحتلال هو المعني بشكل مباشر بإدارة شؤون الشعب الفلسطيني، وستبدى بأن القيادة الفلسطينية هي التي تخلت عن السلام، لذلك سيسعى الاحتلال إلى إيجاد "أطر فلسطينية" بديلة، على شاكلة روابط القرى في السبعينات، أو من خلال إجراء انتخابات للبلديات بحيث تكون هي القيادة الفعلية للشعب الفلسطيني بالتعاون مع دولة الاحتلال، وربما يلجأ الاحتلال إلى تقسيم أراضي الضفة وغزة إلى أقاليم، بحيث يكون أربع أو خمس أقاليم، ثلاثة منها في الضفة الغربية، إقليم الجنوب ومركزه الخليل، وإقليم الشمال ومركزه نابلس، وإقليم الوسط ومركزه رام الله، ويمكن أن يبقى قطاع غزة كإقليم واحد، أو تقسيمه إلى إقليمين، وتجرى انتخابات للأقاليم التي سيكون لها حكمها الذاتي المرتبط بدولة الاحتلال، بحيث يصبح لكل إقليم إدارة منتخبة ديمقراطياً، وسيسمح لكل إقليم بأن يكون له اقتصاده الخاص، وربما شرطته المدنية، وهو حر في تعاملاته التجارية مع دولة الاحتلال وباقي الأقاليم الفلسطينية التابعة للاحتلال، أما الأمن وغيره سيبقى بيد الاحتلال، وربما يعمل الاحتلال على إيجاد ظروف اقتصادية مريحة لأبناء الشعب الفلسطيني، وتسهيلات في السفر والتنقل وغيرها من القضايا الحياتية حتى يتم القضاء على البعد الوطني للقضية الفلسطينية تماماً.

يمثل هذا السيناريو الافتراضي احتمالاً ممكناً وقوياً في حالة لم تستطع القيادة الفلسطينية أن تفرض أحد خياراتها المفضلة، وبالتحديد خيار الدولة الفلسطينية، أو العودة للعمل بصيغة منظمة التحرير، وهذين الخيارين قد توسعنا في تناولهما، ووضحنا كل ما يعترضهما من صعوبات، مع إدراكنا العميق بأن هدف "حل السلطة"، واعتماد خياراً بديلاً عنها، هو في جله ذو نوايا وطنية مخلصة، بغية أن يتحمل الاحتلال كلفة احتلاله للأرض والشعب حتى يتم إجباره لاحقاً للبحث عن حل سياسي عادل وشامل ودائم يضمن تحقيق المرغوب الفلسطيني، إلا أننا نعتقد بصعوبة هذا الخيار الذي قد يجبر الاحتلال الإسرائيلي على الخوض في تسوية عادلة، وربما يذهب إلى سيناريو آخر من نوع: الانسحاب من طرف واحد من بعض مناطق الضفة الغربية، وبما لا يتجاوز مساحة 45% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وقد يسمح أيضاً بإقامة دولة فلسطينية على هذه المساحة دون القدس، وأن تكون دولة منزوعة السلاح، وربما دولة منزوعة أو ناقصة السيادة، وهنا يجب التفكير الفلسطيني العميق في المخرج من هكذا موقف، لأن الكثير من دول العالم سترى في الخطوة الإسرائيلية خطوة إيجابية وبالتالي يصبح من الصعب رفضها فلسطينياً، خاصة وأنها لا تمثل الحل النهائي للقضية الفلسطينية، لأن التفاوض سيتم لاحقاً بين دولتين.

نقدم هذا السيناريو الأخير القائم على انسحاب إسرائيلي محدود ومن طرف واحد، أي دون التنسيق الفعلي مع الطرف الفلسطيني على غرار ما تم في غزة، مع الاختلاف بين غزة والضفة بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي، لكن هذا السيناريو ممكن ومحتمل، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي يعمل حالياً على "سرقة" الشعب الفلسطيني من خلال وضع العراقيل أمام السلطة لكي يتبين للشعب الفلسطيني بأن قيادته عاجزة عن تحقيق مطالبه في تأمين الحياة الكريمة، وبالتالي فإن خيار بقاء الشعب تحت سلطة دولة إسرائيل أفضل له، مع أن هذه المحاولة ستفشل، بل فشلت بفعل الهبة الجماهيرية التي تدلل على أن الاحتلال الإسرائيلي مرفوض بكافة أشكاله وصيغه، إلا أن هذا الرفض لن يمنع استمرار الاحتلال الإسرائيلي في محاولاته لكسب شخصيات فلسطينية تقبل بفكرة الأقاليم المستقلة ذاتياً، حتى تلتف على

الموقف الفلسطيني المتمسك بالدولة المستقلة كاملة السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967، والقدس الشرقية عاصمة أبدية لهذه الدولة، وبناءً عليه، نرى بأن خيار "حل السلطة" دون ضمان أن يكون هناك البديل الحقيقي والواقعي ممثلاً بإقامة الدولة الفلسطينية، أو تولي منظمة التحرير الفلسطينية الدور القيادي بدلاً من السلطة الوطنية كحد أدنى، سيعتبر خيار "حل السلطة" متسرعاً لا يفيد الشعب الفلسطيني، بل سيكون ضد مصالحه تماماً، وقد يكرس خيار الاحتلال الذي سيسعى بدوره للبحث عن خيارات أخرى جديدة تماماً.

سادساً: خيار حل السلطة والعودة إلى الخيار المصري - الأردني:

بعد أن قدمنا عديد الخيارات السابقة، المفضلة منها وغير المفضلة، لاسيما خيارات بقاء الوضع على ما هو عليه، أو الفوضى والفلتان، أو الاحتلال، ستسعى دولة إسرائيل مع حلفائها للبحث عن سيناريوهات بديلة لتكون خيارها بدلاً من الاحتلال بحيث يتوائم الخيار الإسرائيلي البديل مع الرؤية الصهيونية القديمة التي يتمسك بها نتنياهو وحكومته اليمنية، والتي تتجلى في رفض مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية على أي شبرٍ من الأراضي، خاصة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، وستسعى هذه الحكومة إلى إنهاء القضية الفلسطينية من خلال تنفيذ خيارات أخرى تعود بالقضية الفلسطينية إلى مربعها الأول، وبهذا ينهي اتفاقات أوسلو بكل استحقاقاتها، ويبدأ الحديث عن ضرورة إيجاد حل جديد يعيد قطاع غزة إلى السلطة المصرية، ويعيد الضفة الغربية إلى الأردن، أي العودة إلى واقع ما قبل عام 1967، باعتباره الخيار المفضل إسرائيلياً، حتى ولو كان هذا الخيار يستلزم بعض

التعديلات من نوع: إعطاء حكم ذاتي للمنطقتين، واتباعهما للدولتين المصرية والأردنية، ومحاولة معالجة مشكلة اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية يُعنى بها المجتمع الدولي ككل، وإسرائيل جزء من هذا المجتمع.

يبدو أن هذا الخيار غير مقبول فلسطينياً وعربياً وربما دولياً، لكنه خيار وارد إذا ما تم العمل فلسطينياً على رفضه بطريقة موضوعية وعقلانية، وهو ما نلمسه حالياً من خلال المقاومة الشعبية السلمية التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، ليس فقط لإسقاط هذا الخيار مع أنه احتمالاً ضعيفاً وغير قابل للتحقق،

إلا أن الشعب الفلسطيني من خلال مقاومته الشعبية وعمله الدولي الدؤوب يسعى إلى تطويق الحراك الإسرائيلي، وإسقاط رؤيته الكولونيالية الاستعمارية، لذا على القيادة الفلسطينية أن تعمل بشكل جدي مع أشقائها العرب بشكل عام، والمعنيين بهذا الخيار بشكل خاص، أي مع دولتي مصر والأردن الشقيقتين لمناهضة الطرح الإسرائيلي ورفضه، لأن رفضهما لهذا الخيار أمر مفصلي وأساسي بالنسبة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يحتاج إلى أجندة عمل فلسطينية متكاملة لإفشال كل الخيارات التي تنال من حقه في حريته واستقلاله الوطني وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتباره الخيار الوطني الفلسطيني المرغوب والمفضل، لأن فشل هذا الخيار قد يفتح الباب واسعاً أمام خيارات أخرى من نوع الخيار الأردني كبديل عن كل الخيارات المطروحة سابقاً، وذلك لأن الخيار الوطني الفلسطيني المفضل غير قابل للتحقق، كما أن خيار منظمة التحرير الفلسطينية غير عملي، وهو شكلي مادام سيمارس صلاحيات السلطة الوطنية الحالية، أما الخيارات الأخرى المطروحة فهي جمعيا سلبية جدا، لذا سيصبح الخيار الأردني هو الأكثر عقلانية، وذلك ما سنعالجه في خيارنا السابع والأخير، علنا نصل إلى خلاصة عامة يستفيد منها صانع القرار الفلسطيني، وكل مهتم بالشأن الفلسطيني أو بالصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.

سابعاً: خيار حل السلطة وإقامة دولة الاتحاد الأردني الفلسطيني:

يعتبر هذا الخيار من أهم الخيارات التي يتم تداولها في الأوساط الفكرية والسياسية الأردنية والفلسطينية، لاسيما على ضوء رفض خيار المراوحة في الدائرة المغلقة وعدم القدرة على تحقيق خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم تحقيق خيار منظمة التحرير الفلسطينية، مما يجعل خيار الفوضى أو الاحتلال هو المرجح والممكن، لذلك ستبرز أصوات فلسطينية وعربية - وربما- دولية تنادي بخيار آخر غير الاحتلال، وستسعى إسرائيل نفسها إلى البحث عن خيار بديل يريحها على المدى الاستراتيجي والبعيد، إذا ما فشل الخيار المصري- الأردني، وهنا سيبرز خيار دولة الاتحاد الأردني- الفلسطيني باعتباره السيناريو المحتمل والممكن وربما المرغوب من الكثيرين، لاسيما وأن هناك اتفاقات فلسطينية- أردنية سابقة على ضرورة الوحدة

بين الشعبين الفلسطيني والأردني، والوحدة بين الكيانين الدولانيين في إطار كونفدرالي أو فيدرالي، الأمر الذي تناوله الباحث في عمل سابق (المصري، 2011)، تحت عنوان: نحو اتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات: فلسطيني- أردني- إسرائيلي، وسيجد هذا الخيار مسوغات وتبريرات متعددة، يتجسد جُلها في استحالة بقاء الوضع الحالي كما هو عليه، إضافة إلى أن هناك صعوبات حقيقية تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في المديين القريب والمتوسط، كما أنه من الصعب "حل السلطة" دون وجود بديل واقعي سوى خيار الاحتلال أو الذهاب إلى الخيار الأردني- المصري، كخيارين بديلين عن خيار الفوضى.

ويبدو أن العودة إلى خيار الوحدة مع الأردن يجد آذان وعقول صاغية له، لاسيما وأن هناك من يؤكد فلسطينياً ضرورة التنسيق الدائم مع الأردن، ومن ثم التفكير جدياً في إعلان دولة الاتحاد الفلسطينية- الأردنية، خاصة بعدما أصبحت فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، ولها علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر من 150 دولة في العالم، ولها مؤسساتها الدولانية، لكن بعض أراضيها محتلة، كما أنها لم تستطع ممارسة سيادتها بحكم وجود الاحتلال، فلماذا لا يتم الاتفاق، كما يؤكد البعض، على دولة الاتحاد مع الأردن، ودمج المؤسسات التابعة للكيانين مع بعضهما البعض، وتصبح دولة الاتحاد هي المسؤولة عن التفاوض مع إسرائيل بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية لوحدها، أو السلطة الوطنية، وبالتالي التعامل مع هذا الخيار بوصفه المخرج من الأزمة، مع أن الكثيرين قد يروا فيه نسفاً للمشروع الوطني الفلسطيني المستقل، وربما يرى فيه بعضٌ أخر مخرجاً واقعياً يلبي الحقوق الوطنية الفلسطينية، لاسيما وأن الطرفين الفلسطيني والأردني قد اتفقا على مبدأ الوحدة بينهما منذ عام 1982، وبقي الأمر موضع حوار بينهما حتى بعد توقيع اتفاق أوسلو بعامين، أي حتى عام 1995، إلا أن البعض يرى في خيار الوحدة الكونفدرالي أو الفيدرالي الأردني- الفلسطيني "قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة محاولة للخروج من مأزق استحقاق الدولة الفلسطينية ذات السيادة، مما يفيد الخيار الأردني كأحد الحلول للقضية الفلسطينية" (أبو ركبة، 2012: 185)، كما يرى أخرون أن هناك إمكانية حقيقية بأن تحقق دولة الاتحاد أكثر بكثير مما يمكن أن

يحققه الطرف الفلسطيني لوحده، لاسيما وأن إسرائيل ستستجيب لهذا الخيار بشكل سريع، لأن ذلك يخدم سياستها، وستقول بأنه لم تقم دولة فلسطينية مستقلة، وما تم هو عملياً يمثل الرؤية التاريخية الإسرائيلية مع بعض التعديلات التي لها علاقة بالتطورات العالمية، وبمفاعيل اتفاقات أوسلو نفسها، ولذلك يبدو أن الخيار الاتحادي الأردني- الفلسطيني هو أقوى الخيارات في حال "حل السلطة الوطنية الفلسطينية"، وقد تكون البداية بإعلان اتحاد كونفدرالي بين الدولتين على طريق الاتحاد الفيدرالي الثنائي الفلسطيني- الأردني مستقبلاً.

إن إنجاز خيار الوحدة الأردني- الفلسطيني بقرار فلسطيني مستقل سيكون موضع دعم وتأييد من الدول العربية والإسلامية والعالمية، بل وربما سيجد دعماً اقتصادياً هائلاً، وستقوم إسرائيل بتقديم تسهيلات كبيرة بما فيها الانسحابات المتعددة من مناطق الضفة الفلسطينية لصالح وجود قوات أمن دولة الاتحاد، لاسيما وأنه قد تم بين دولتين بمحض إرادتهما. إن ما كان يمنع عدم تحقيق الوحدة بين الشعبين والدولتين هو عدم وجود دولة فلسطينية، فاليوم هناك دولة معترف بها من العالم، لكنها غير محققة على الأرض، فما المانع إذاً أن تتم الوحدة، وتصبح دولة الوحدة هي المعنية بمتابعة النضال حتى يزول الاحتلال الإسرائيلي عن باقي أراضي دولة الوحدة الأردنية- الفلسطينية، لاسيما وأن دولة الأردن الشقيق تتمتع بمصداقية عالية، واستقرار، ويسودها الأمن والأمان، ولديها مؤسسات دولانية تستند إلى القانون، وجيشها وأمنها محترفين ومهنين ومنضبطين تماماً ، ولها علاقات قوية مع العالم... الخ، وكل ذلك عوامل مساعدة على إنجاح الوحدة أولاً، والتفاوض مع إسرائيل ثانياً، لأنه سيزيل مخاوفها الأمنية المفتعلة غالباً، بحكم اشتراك الأردن في العملية بوصفه طرفاً مباشراً، وشرعياً مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن ما يعزز هذا الخيار يكمن في طبيعة العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، وهي علاقة مستندة إلى الماضي والحاضر والمستقبل معاً، وفق نمطين رئيسيين، النمط التفاعلي والنمط القصدي، والمفهوم الأول يتجاوز العلاقة الفوقية أو السياسية أو الدبلوماسية بين الكيانات السياسية، فهو يشير إلى أبعاد التفاعل "المجتمعي" الثنائي، وكثافة الصلات بين الشعبين، بينما يشير المفهوم الثاني (القصدي)

إلى توجه إرادي لتطوير العلاقة نحو مستوى معين يتجاوز ما هو قائم، .. وتعبيراً عن هذا التوجه القصدي جرى ويجري الحديث عن التوجه الوحدوي والمستقبل الوحدوي بين الأردن وفلسطين (عبد الرحمن والحوراني، 1996: 59-60). وتقوم هذه العلاقة على روابط تاريخية بين الشعبين تجسدت في أبعاد وحقائق موضوعية عديدة، لذا فإن الحديث عن خصوصيات هذه العلاقة بخيارها الوحدوي الكامل، ليس وليد تأمل ذهني مجرد أو إسقاط رغائبي، كما أنه ليس مجرد محاولة لتبرير قناعة سياسية أو أيديولوجية مسبقة، بل هو نتاج واقع موضوعي، لدرجة أن بعض الكتابات التاريخية قد استطردت في وصف العلاقة بين الأردن وفلسطين، وكأنهما جاءا تجسيداً لهوية قطرية ممتدة عبر التاريخ، لها أبعادها الحضارية والثقافية المميزة عن محيطها العربي (عبد الرحمن والحوراني، 1996: 63)، الأمر الذي يفسر كثيراً طبيعة السياسات الفلسطينية والأردنية الداعية إلى إقامة اتحاد بين الشعبين والكيانين الشقيقين بما يحفظ حقوقهما التاريخية الحالية والمستقبلية.

وربما ما يدفع إلى الحديث الجدي حول هذا الخيار هو تحدي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ووضع حد نهائي للصراع العربي والفلسطيني- الإسرائيلي، ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال الوطني الناجز بما ينهي الصراع التاريخي الدائر في المنطقة منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، خاصة وأن البعض يرى بأن الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، وكيانيهما الدولانيين لابد أن يندمجا في إطار دولاني واحد وموحد، سواء اليوم أو غداً، لذا يتساءل هذا البعض لماذا إذاً التأخير في انجاز شيء يشبه في جوهره القدر الحتمي للشعبين، خاصة وأن الوحدة في الظروف الراهنة قد تسهم بشكل سريع في تحرر الشعب الفلسطيني وانعتاقه من الاحتلال، وتحقيق حلمه الوطني في الحرية والاستقلال.

الخلاصة:

يبدو من تناولنا للخيارات المتعددة والبديلة لخيار **"حل السلطة"** بأن هناك خيارات تمثل سيناريوهات غير واقعية وغير ممكنة، ولذلك نرى بأن "حل السلطة" دون ضمان توفير بديل واقعي، يمثل ضرباً من العدمية السياسية، فإن لم يكن هناك إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية كخيار بديل تذهب إليه القيادة والشعب

الفلسطيني بديلاً عن السلطة، وذلك ما اتفق عليه العالم أجمع، وأكدت عليه المؤسسات الدولية وقراراتها التي تمثل الشرعية الأساس لإقامة دولة إسرائيل وكذلك يجب أن تكون بالنسبة للشعب الفلسطيني، وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يفرض قرارات الشرعية الدولية على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ويضمن تنفيذها من خلال قرارات ملزمة للطرف الإسرائيلي بكونه المحتل لأراضي الدولة الفلسطينية، وفي حال فشل هذا الخيار، فليكن خيار المنظمة هو البديل، مع أننا لا نرى فيه خياراً ممكناً أو محتملاً، لأن الاحتلال سيرفضه تماماً، وبالتالي إن خيار "حل السلطة" دون ضمان أحد الخيارين السابقين سيفتح الأبواب نحو خيارات أخرى وهي: خيار الفوضى والفلتان الأمني، خيار الاحتلال، الخيار الأردني- المصري، أو خيار الاتحاد الأردني - الفلسطيني، بحيث يصبح الخيار الأخير هو الأفضل، وهو المرغوب والمفضل إذا ما تمت مقارنته بخيار الاحتلال والفوضى والفلتان، أو العودة إلى المربع الأول في المشروع الوطني الفلسطيني. لذلك نوصي بعدم حل السلطة بأي حال من الأحوال، حتى يتوفر البديل الواقعي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م، مع إمكانية الذهاب إلى خيار الوحدة مع الأردن الشقيق لاحقاً، وذلك يتطلب بدايةً تقوية العامل الفلسطيني، مما يستلزم إنهاء الانقسام البغيض وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتفعيل المؤسسات الوطنية الجامعة والممثلة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية بكل مؤسساتها، المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية والدوائر التابعة لها، ومن ثم تعزيز السلطة الوطنية بكل مؤسساتها، إضافة إلى وجود موقف عربي حازم ومساند للشعب الفلسطيني في نضاله الدؤوب ضد الاحتلال الإسرائيلي، من خلال مساندة مقاومته الشعبية السلمية أولاً، وتقديم الدعم والعون المالي والسياسي والدبلوماسي ثانياً، ومحاولة تصليب الجبهة الدولية الصديقة والمناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، لاسيما حقه في العودة والاستقلال الوطني، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

المراجع

1) أبو ركبة، محمد منصور (2012): **السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (1982-1994)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

2) بندى، جيروم وآخرون (2003): **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ترجمة حمادي الساطل، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس.

3) حجاوي، سلافة (2003): **دولة فلسطين المجهضة.. المرتقبة، قراءة في العقل السياسي الفلسطيني**، 1959-1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (53)، بيروت.

4) عبد الحي، وليد (2002): **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

5) عبد الرحمن، أسعد، وحوراني، هاني (1996): **تطور مفهوم العلاقات الأردنية-الفلسطينية**، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة- العدد العاشر، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

6) عبد الله، خالد خليل الشيخ (2013): **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني (1988-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

7) علاونة، كمال إبراهيم (2009): **السلطة الوطنية الفلسطينية.. إلى أين؟ بقاء أم فناء؟**، http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=4702.

8) المصري، رفيق محمود (2011): **نحو اتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات، فلسطيني- أردني- إسرائيلي – لحل الصراع العربي الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله فلسطين.

9) المصري، رفيق محمود (2014): **جدلية العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب: "رؤية استشرافية مستقبلية"**، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

10) المصري، زهير (2008): **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين.

11) منصور، محمد إبراهيم (2013): **الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

12) هلال، جميل (1998): **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

13) ياسين، السيد (2011): **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

14) السلطة الوطنية الفلسطينية (2011): **إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة**، مجلس الوزراء، رام الله.